

الموضوع الأول خطوات المنهج العلمي

الخطوة الأولى : الملاحظة والتجربة

حيث تعتمد الملاحظة العلمية على نظريات دعمتها حقائق العلم فكثيرا ما يسترشد الباحث بإحدى النظريات العلمية في توجيه ملاحظاته إلى عوامل ومتغيرات Variables جديدة أو في تفسير ملاحظاته تفسيراً علمياً صحيحاً . وقد استفادت العلوم الطبيعية من هذا الأسلوب في البحث ، وكلما زادت قوانين العلم ونظرياته كانت الملاحظة العلمية أكثر دقة ووضوحاً.

الخطوة الثانية : وضع الفروض العلمية

تعتبر الفروض العلمية مجرد أفكار مبدئية تتولد في عقل الباحث عن طريق الملاحظة والتجربة وهذه الأفكار ينبغي أن تكون قابلة للاختبار العلمي الدقيق. وتعتمد الفروض على خبرة الباحث السابقة في موضوع بحثه وما يتصل به من موضوعات ، كما تعتمد على قدرة الباحث على استغلال معلوماته السابقة وإلمامه بمختلف جوانب الثقافة القائمة في المجتمع وقد تأتي الفروض للباحث كإلهام مفاجئ نتيجة تفكيره المستمر وبحثه المتواصل في الظاهرة التي يقوم بدراستها .

الخطوة الثالثة : اختبار الفروض

حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث فالفرض في حد ذاته ليست له قيمة علمية ما لم تثبت صحته إثباتاً موضوعياً مقنعاً وغالباً ما يؤدي الفرض إلى إجراء التجارب والقيام بملاحظات جديدة وذلك للتأكد من صدقه والتثبيت من صحته.

الخطوة الرابعة : الوصول الى تعميمات علمية

فإذا أيدت التجارب والملاحظات صحة فرض من الفروض دون أن يوجد فرض آخر يناقضه أو يتعارض معه فإن الفرض الصادق ينتقل إلى مرحلة القانون وكثيرا ما توحى عدة فروض صحيحة بتكوين قانون واحد كما توحى فروض غيرها بتكوين قانون ثان وثالث وهكذا.

القوانين والنظريات العلمية

القوانين

تسعى جميع العلوم على اختلاف موضوعاتها إلى تحديد القوانين التي تخضع لها الظواهر التي تقوم بدراستها ، ويعرف القانون بأنه عبارة عن " علاقة ضرورية تقوم بين ظاهرتين أو أكثر " والقوانين العلمية نوعان : سببية ووظيفية ، والقانون السببي هو الذي يعبر عن كل علاقة ثابتة بين ظاهرتين يؤدي التغير الذي يطرأ على خواص إحدهما إلى تغير في خواص الظاهرة الأخرى . ما هي القوانين الوظيفية؟

وتعتبر القوانين العلمية عن سلوك ظواهر مقيدة تحت ظروف معينة ومن الخطأ الاعتقاد بأن القوانين العلمية مطلقة بمعنى أنها غير محدودة بحدود الزمان والمكان .
عدد/ عددي خصائص القوانين.

النظريات العلمية

يزداد يقين العلماء بالنظريات كلما أيدتها التجارب من ناحية وكلما فسرت أكبر عدد من الظواهر والقوانين من ناحية أخرى، ولا بد للنظريات أن تتطور دائماً مع تطور العلم ويدلنا تاريخ أي علم من العلوم على أن نظرياته تتطور مع الزمن، ولهذا يقول كلود برنارد : أن النظريات العلمية ليست إلا درجات نستريح لديها حتى نتقدم في البحث وهي تعبر عن المرحلة الراهنة لمعرفتنا ولذا يجب ألا نؤمن بها إيماناً بعقائد الدين وأن نعدلها تبعاً لتقدم العلم.
تحدثني / تحدث بالتفصيل عن أهمية النظريات العلمية

الموضوع الثالث

الدعوة إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع

١- ابن خلدون

كان (ابن خلدون) أول عالم يدعو في صراحة ووضوح إلى ضرورة استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ولقد كانت الفكرة السائدة بين المفكرين الاجتماعيين من قبل (ابن خلدون) أن ظواهر الاجتماع خارجة عن نطاق القوانين وخاضعة لأهواء القادة وتوجيهات الزعماء والمشرعين ودعاة الإصلاح ولذا لم يكن من الممكن أن تدرس الظواهر الاجتماعية بنفس الطرق والأساليب المستخدمة في العلوم الطبيعية.

وقد بدأ (ابن خلدون) منهجه بنقد الطرق التقليدية السائدة في عصره وخاصة الطريقة التاريخية، فهو يرى أن الروايات التاريخية التي ذكرت عن الماضي ليست جميعها صحيحة فبعضها قد حدث فعلاً، وبعضها زائف لم يقع أصلاً ، وبعضها يستحيل حدوثه لأنه لا يتفق مع طبائع الأشياء، ويذكر (ابن خلدون) عدة أمور تؤدي بالمؤرخين إلى الوقوع في أخطاء علمية وهذه الأمور هي :

١- الأمور الذاتية

٢- الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية

٣- الجهل بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية

وقد نصح (ابن خلدون) - بعد نقده للطرق التقليدية في عصره - باستخدام الملاحظة والمنهج

المقارن في دراسة المجتمع ويتلخص المنهج الذي حدده (ابن خلدون) فيما يلي:-

١- ملاحظة الظواهر ملاحظة مباشرة

٢- تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحرر صدق الروايات التاريخية

٣-مقارنه الظاهرة بغيرها من الظواهر المرتبطة بها في نفس المجتمع وفي غيرها من المجتمعات

٤- الاهتمام بدراسة الجوانب الديناميكية (التطورية) للظواهر الاجتماعية إلى جانب العناية بدراسة الجوانب الاستاتيكية (التشرحية) .

٥-استخدام منطق التعليل للوصول إلى القوانين العامة التي تحكم الظواهر المختلفة

٢- فيكو

دعا العلامة الايطالي (فيكو) إلى استخدام منهج علمي مشابه للمنهج الذي حدد قواعده (ابن خلدون) فبدأ - كما بدأ ابن خلدون- بنقد الطريقة التقليدية التي كانت سائدة في عصره ثم نصح باستخدام المنهج الاستقرائي والمقارنة في دراسة ظواهر الاجتماع واتفق مع (ابن خلدون) في اعتقاده بأن الظواهر الاجتماعية تسير وفقا لقوانين كظواهر الطبيعة تماما.

وقد اهتم (فيكو) بفلسفة التاريخ فانصرف إلى دراسة الوثائق الخاصة بالحوادث التاريخية والعقائد الدينية والتقاليد التشريعية والعادات الخلقية واللغات التي كتبت بها هذه الوثائق، ودعا في كتابه العلم الحديث La Science Nouvelle إلى استنباط النظريات من الحقائق التاريخية كما دعا إلى تطبيق منهج العلوم الطبيعية على دراسة الظواهر الإنسانية وباستخدام المقارنة لاستنباط القوانين

٣- أوجست كونت

دعا (أوجست كونت) إلى استخدام المنهج الوضعي في الدراسات الاجتماعية، وكلمة "وضعي" مرادفة لكلمة "علمي" في لغة كونت ، ولذا فهو يهدف من وراء هذا المنهج إلى دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة وصفية تحليلية منظمة لمعرفة ما تخضع له من قوانين.

ولكي نقف على حقيقة المنهج الوضعي لابد لنا من الإشارة إلى قانون الحالات الثلاث الذي انتهى إليه (أوجست كونت) والذي اهتدى بفضلله إلى وضع علم الاجتماع وما يلزمه من أساليب منهجية. وقد قسم كونت ظواهر الاجتماع إلى شعبتين كما فعل ابن خلدون، وسمى إحداهما "الاستاتيكا الاجتماعية" والأخرى "الديناميكا الاجتماعية" وتختص الأولى بدراسة الاجتماع الإنساني في تفاصيله ومن ناحية استقراره، كدراسة الأسرة والمجتمع والحكومة وتقسيم العمل وما إلى ذلك من موضوعات، وتختص الثانية بدراسة الاجتماع الإنساني في جملته ومن ناحية تطوره

كانت دعوة (أوجست كونت) إلى استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع ومطالبته باتباع أساليب المنهج الطبيعي كالملاحظة والتجربة ثم بالاستعانة بالمنهج المقارن وبالطريقة التاريخية الاجتماعية ذات أثر كبير في توجيه الدراسات الاجتماعية وجهة تجريبية أمبيريقية.

وقد دعمت هذه الدعوة الاتجاهات العلمية في الدراسات الاجتماعية إلا أن كونت نفسه لم يستطيع التحرر تماما من أساليب التفكير الفلسفي، فبدلا من أن يبتدئ بدراسة الحالات الجزئية ليصل منها إلى القوانين العامة كما هو الحال في المنهج الاستقرائي اتجه كونت وجهة أخرى فوضع القوانين والنظريات العامة ثم حاول أن يفسر على ضوئها حقائق الاجتماع.

٤- اميل دوركايم

يعتبر إميل دور كايم زعيم المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع والتي أثرت ولا تزال تؤثر حتى وقتنا هذا في توجيه البحوث الاجتماعية، وقد اهتم دور كايم بتحديد مناهج البحث التي ينبغي استخدامها في الدراسات الاجتماعية ويعتبر كتابه "قواعد المنهج في علم الاجتماع" من خير ما كتب في هذا الميدان .

وقد ابتدأ دور كايم بتعريف الظاهرة الاجتماعية وتحديد خواصها فقال أنها تتميز بخاصتين رئيسيتين هما :

١- القهر : فالظاهرة الاجتماعية تستطيع أن تفرض نفسها على الفرد أراد ذلك أم لم يرد، والفرد لا يشعر بهذا القهر أو لا يكاد يشعر به حينما يستسلم له بمحض اختياره ، ومما يدل على وجود القهر الاجتماعي أن الفرد إذا حاول الخروج على إحدى الظواهر الاجتماعية فإنها تتصدى لمقاومته بصور مختلفة

٢- الموضوعية : فالظواهر الاجتماعية لها وجود مستقل خارج شعور الفرد وهي سابقة في الوجود على الوجود الفردي بمعنى أن الأفراد منذ ولادتهم يخضعون لنظم وظواهر اجتماعية سابقة على وجودهم في الحياة .
وقد طالب دور كايم بتطبيق قواعد المنهج الاستقرائي في الدراسات الاجتماعية ووضع قواعد خاصة بملاحظة الظواهر الاجتماعية .

الموضوع الرابع

دعاوى معارضين استخدام المنهج العلمي في دراسة المجتمع

بالرغم من أن تاريخ العلم يدل على أن كثيرا من الموضوعات التي لم يكن في الاستطاعة دراستها في القرن الماضي دراسة علمية صحيحة قد أمكن إخضاعها في الوقت الحاضر للبحث العلمي الدقيق، فلا يزال بعض العلماء والفلاسفة يرددون الادعاءات القديمة ويقولون باستحالة دراسة الظواهر الاجتماعية بإتباع قواعد المنهج العلمي، وتتركز دعاوى هؤلاء المعارضين حول ما يلي

- ❖ بتعقد المواقف الاجتماعية
 - ❖ استحالة إجراء التجارب في الدراسات الاجتماعية
 - ❖ تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية
 - ❖ وبُعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية
 - ❖ عدم دقة المقاييس الاجتماعية
- وسنعرض لشرح بعض هذه الاعتراضات تفصيليا فيما يلي

١- تعقد المواقف الاجتماعية

تخضع الحياة الاجتماعية لعدد كبير من المؤثرات النفسية والطبيعية والثقافية والاجتماعية فالجماعات البشرية تتكون من مجموعات من الأفراد يختلفون فيما بينهم من النواحي النفسية، كما أنهم يتأثرون بالوسط الطبيعي الذي يعيشون فيه ويخضعون للمؤثرات الجغرافية كالموقع والسطح والمناخ والموارد، ثم أنهم يتأثرون في نفس الوقت بالظروف الثقافية الاجتماعية التي تسود مجتمعهم كالعرف والتقاليد وأنظمة الحكم ونماذج العلاقات الاجتماعية التي تحددها المكنات والطبقات الاجتماعية، ولذا فإن الظواهر الاجتماعية التي تنبثق في الجماعة من اجتماع الأفراد ومن تبادل آرائهم ووجهات نظرهم وانصهار رغباتهم وإرادتهم الخاصة تبدو في نظر المعارضين غاية في التعقيد وعدم الوضوح بحيث يصعب فهمها واكتشاف القوانين العامة التي تحكمها.
والواقع أنه لا ينبغي التسليم بهذا القول تسليما مطلقا، فالقول بأن المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيائية ناشئ من أن المعارضين يقومون بمقارنه الظواهر الاجتماعية التي بدأ العلماء الاجتماعيون في دراستها دراسة علمية منظمة منذ وقت قريب بظواهر العلوم الطبيعية التي توفر العلماء منذ قرون طويلة، وما لاشك فيه أن الظواهر الطبيعية في القرن الحادي عشر الميلادي كانت تبدو في غاية التعقيد والغموض وقد أمكن تبسيطها بفضل الجهود الطويلة التي بذلها العلماء الطبيعيون طول القرون الماضية، فإذا أردنا أن نقيم مقارناتنا على أساس علمي سليم فلنكن المقارنة بين الصورة التي تبدو عليها

الظواهر الاجتماعية في الوقت الحاضر وبين ما كانت تبدو عليها الظواهر الطبيعية في القرن الحادي عشر.

٢- استحالة إجراء تجارب في العلوم الاجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن استخدام التجارب في العلوم الاجتماعية أمر مستحيل، فالتجارب في نظرهم تقوم على مبادئ أساسية أهمها التحديد والضبط والتحكم من جانب الباحث، أو بعبارة أوضح يقوم الباحث في العلوم بتحديد عناصر الظاهرة التي يريد دراستها ويعمل على عزلها عن غيرها من العناصر ثم يتحكم فيها صناعيا حتى لا يمكنه أن يتوصل إلى تحقيق الظروف المماثلة مره أخرى على اعتبار أن عوامل الزمان والمكان ثابتة لا تتغير، ولما كان المنهج التجريبي يعتمد على الفكرة القائلة بأن الأمور المماثلة تحدث في الظروف المتماثلة، فإن هذا المنهج في رأيهم يمتنع تطبيقه في العلوم الاجتماعية لأن الظواهر الاجتماعية فردية فريدة في نوعها، ولا تتكرر بنفس الصورة وحتى إن أمكن تطبيقه فهو منهج عديم النفع لأنه ما دامت الظروف المتماثلة لا تتحقق إلا في حدود ضئيلة فلن يكون لأيه تجربة تجرى في الدراسات الاجتماعية إلا دلالة محدودة جدا.

كما أن الباحث في العلوم الاجتماعية حين يحلل ويفرد لابد من أن ينتزع عناصر من موقف كلى عام، تتداخل فيه هذه العناصر المكونة وتتشابك، لا كتشابك اللحم والساداء، وإنما تتداخل تداخلا معقدا تعقيدا تاما وعلى هذا فإن عزل عناصر الظاهرة الاجتماعية من شأنه أن يجردها من دلالتها الاجتماعية والتاريخية، ويجعلها غير ذات معنى.

ورداً على هذا الاعتراضات أنه ليس من الضروري كما سبق أن وضحنا أن يكون ثمة تحكم من جانب الباحث في التجربة التي يجربها، فكما توجد التجارب الصناعية التي تتم في المختبر العلمي توجد التجارب التي تخلفها الطبيعة والتي لا يسعى الإنسان إلى تهيينتها أو خلق الظروف اللازمة لها.

٣- تعذر الوصول إلى قوانين اجتماعية

يرى المعارضون لمبدأ تطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن الوصول إلى قوانين اجتماعية تشبه في دقتها قوانين العلوم الطبيعية أمر بعيد المنال لعدة أسباب أهمها:-

أ- تخضع المجتمعات المختلفة للتغير الاجتماعي المستمر، ولذا فإن الظروف المتماثلة تظل على حالها فقط خلال الفترات التاريخية المختلفة، ومن ثم لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الأمد يصلح أن يكون أساساً للتعميمات البعيدة المدى .

ب- لا تخضع الظواهر الاجتماعية لمبدأ الحتمية الذي تخضع له الظواهر الطبيعية وذلك بسبب الحرية التي يتمتع بها الإنسان، فالناس هم الذين يصنعون أقدارهم وفي استطاعتهم أن يغيروا سلوكهم طبقاً لحالاتهم النفسية وتبعاً للظروف التي تحيط بهم لذا فإن من المستحيل التنبؤ بسلوكهم الاجتماعي ووضع مبادئ عامة لهذا السلوك ولا يمكن أيضاً باصطناع هذه المبادئ اكتشاف أنماط سلوكهم الماضية أو المستقبلية،

ج- مما يزيد من صعوبة وضع القوانين التي تساعد على التنبؤ الصحيح في العلوم الاجتماعية ذلك التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها وفي رأينا أن سرعة التغير الاجتماعي لا تتعارض مع كون الظواهر الاجتماعية تسير وفقا لقوانين ثابتة من الممكن اكتشافها والوصول إليها، ثم إن التغير الاجتماعي لا ينبغي أن يصرفنا عن البحث العلمي بل ينبغي أن يحفزنا إلى ابتداع مناهج وأساليب متنوعة تختلف عن المناهج والأساليب التي يستعان بها في دراسة المجتمعات المستقرة نسبياً. أما عن مبدأ الحتمية فنحن نرى أن الأفراد في المجتمعات لا يتصرفون بطريقة عشوائية وإنما يخضعون لمؤثرات البيئة الطبيعية والاجتماعية والثقافية ، وهذه المؤثرات تجعلهم يسلكون سلوكاً معيناً لا يمكنهم أن يحددوا عنه، وقد دلت البحوث في ميدان علم النفس الاجتماعي على أن الأفراد في المجتمعات المختلفة ريفية كانت أو حضرية لا يمكنهم أن يتحرروا من قوه العادات والتقاليد بالصورة التي تجعل كلا منهم يواجه التأثيرات والقوى الاجتماعية الخارجية بمفرده،

أما عن التأثير المتبادل بين التنبؤات والحوادث المتنبأ بها وإمكان تغييرها فقد سبق أن بينا من شروط القانون العلمي ألا يكون مطلقاً، وإنما يشترط لحدوثه توافر ظروف معينة فإذا تغيرت الظروف فإننا نكون بصدد حالة جديدة غير التي نص عليها القانون، وتغير الظروف لا يغير من صحة القانون في شيء لأنه يظل صحيحاً وصادقاً في الأحوال والظروف التي أشار إليها، ومن الضروري أن نشير هنا إلى أن التنبؤات غير المشروطة كتلك الأمثلة التي يسوقها المعارضون عن ارتفاع الأسهم في الأسواق أو اختفاء إحدى السلع تختلف اختلافاً كلياً عن التنبؤات العلمية المشروطة التي تشير إليها القوانين.

٤- بعد الظواهر الاجتماعية عن الموضوعية

يرى المعارضون لاستخدام المنهج العلمي في الدراسات الاجتماعية أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بالجانب الذاتي للإنسان ولا يمكن دراستها بالطرق الموضوعية، فالباحثون الاجتماعيون أفراد يعيشون في المجتمعات ويتفاعلون مع أوضاع الحياة القائمة فيها ويؤثرون ويتأثرون بما يقدمون بدراسته، ويقبلون ألواناً معينة من أساليب التفكير والسلوك القائمة في مجتمعاتهم، ومن هنا يذهب المعارضون إلى أننا ينبغي أن نتوقع أن آراء ، وبسمات العصر الذي يعيشون فيه، ولذا فإن من العسير في نظرهم تحقيق الموضوعية وضمانها في الدراسات الاجتماعية .

ويمكن إجمال العوامل التي قد تبعد الباحثين عن الموضوعية فيما يلي :

- ❖ تأثير الدوافع الخاصة
 - ❖ تأثير العادة
 - ❖ تأثير الموقف الاجتماعي،
 - ❖ تأثير قيم الأفراد فيما يقومون بدراسته.
- فالدوافع الخاصة كثيراً ما تلون نظرة الإنسان إلى الأمور ، فتجعله يتعصب لأفكاره ومعتقداته أو يتحيز لرأى دون آخر مبتعداً عن الحقائق الموضوعية التي يسفر عنها البحث العلمي.

أما عن تأثير العادة فإن كثيرا من المعتقدات التي تنتشر في المجتمعات لا تقوم على أساس علمي صحيح، وبالرغم من ذلك فإن الأفراد يقبلونها بحكم العادة ويسلمون بها دون نقد أو تمحيص، وقد يصعب على الباحث الاجتماعي أن يجرد نفسه من تأثيرها أو يكتشفها لشده ذبوعها والتسليم المطلق بصحتها

٥- عدم دقة المقاييس الاجتماعية

يرى البعض أن العلوم الطبيعية تخضع للقياس الكمي الذي يساعد على التنبؤ الدقيق بخلاف العلوم الاجتماعية التي يغلب عليها الطابع الكيفي، وتتميز النواحي الكمية على النواحي الكيفية في أن الأخيرة تكشف عن وجود الصفة ومدى اختلافها عن الصفات الأخرى، بينما تكشف الأولى عن مقدار وجود الصفة أو مستواها، فإذا قلنا مثلا أن الجوانب المادية للثقافة تتغير بسرعة أكبر من الجوانب المعنوية فإن هذا القول يعبر تعبيرا كيفيا عن الاختلاف في سرعة التغير دون أن يعبر بالقياس الكمي الدقيق عن مدى هذا الاختلاف، ويتمسك المعارضون بأن القوانين الاجتماعية إذا فرض وجودها فإن من الممكن وصفها بالألفاظ والتعبير عنها تعبيرا كيفيا فقط، ولا يمكن صياغتها أو التعبير عنها في صور كمية دقيقة.

غير أن هذه الصعوبة ليست ذات خطر فالطابع الكيفي أو الكمي ليس أصيلا في الظواهر وإنما توصف الطرق التي تستخدمها في وصف الظواهر أو قياسها بأنها كيفية أو كمية ومن الملاحظ أن كل العلوم التي وصلت إلى المرحلة الكمية قد مرت بالدور الكيفي، فقديمًا كان يقال إن الأشياء باردة أو ساخنة، ثقيلة أو خفيفة، إلى أن ظهرت مقاييس دقيقة أمكن بمقتضاها تحديد هذه الصفات تحديدا كميا والتعبير عنها بلغة الأرقام. وبتقدم العلوم الاجتماعية سيصبح من المستطاع إخضاع جميع الظواهر الاجتماعية للقياس الكمي الدقيق وقد أمكن في الوقت الحالي التغلب على كثير من الصعوبات المتصلة بالقياس وذلك بتطبيق الأساليب الإحصائية واستخدام النماذج الرياضية في الدراسات الاجتماعية، وسيأتي اليوم الذي تصبح فيه نتائج الدراسات الاجتماعية من أدق النتائج وأقربها إلى الصواب.

الموضوع الخامس المدخل التكاملي في دراسة المجتمع

أسس الدراسة المتكاملة

يستند المدخل التكاملي إلى نموذج تصوري عنصري يقوم على النظرة الكلية للمجتمع على أساس الترابط والتساند بين مختلف الظواهر والنظم الاجتماعية. ويرى (سوروكين Sorokin) أن التصور المتكامل لظواهر الحياة الاجتماعية يستند إلى مجموعة من العناصر منها ما يشير إلى طبيعة الواقع الاجتماعي، ومنها ما يرتبط

بالمكونات البنائية للظواهر الاجتماعية، ومنها ما يعبر عن الصورة التي تترابط بها الظواهر الاجتماعية.

فالواقع الاجتماعي يسمو على كل من الواقع الفيزيقي والواقع العضوي الحيوي، ذلك أن الواقع الاجتماعي يحتوى على عناصر رمزية تتمثل في المعاني والقيم والمعايير، وهذه العناصر لها دلالتها الجوهرية في التفرقة بين المستويات الثلاثة من الواقع: العضوي، وما دون العضوي، وما فوق العضوي.

وافترض وجود واقع متميز للظواهر الاجتماعية تترتب عليه نتيجتان منطقيتان هما تفسير هذه الظواهر - أساسا- بظواهر من نفس مستواها واستخدام بناء منهجي يتلاءم مع الطبيعة الخاصة للظواهر الاجتماعية في حدود المنطق العام للبحث العلمي دون الالتزام بالبناء المنهجي الذي يستخدم في العلوم الطبيعية.

أما من حيث مكونات الظواهر الاجتماعية فهي تتألف من عناصر ثلاثة رئيسية يتمثل العنصر الأول منها في المعاني والقيم والمعايير التي تفرض نفسها على الظواهر العضوية وما دونها من ظواهر، ويتمثل العنصر الثاني في مجموعة كائنات بشرية- أفراد- يخضعون لتفاعل اجتماعي تمليه وتنظمه المعاني والقيم والمعايير، أما العنصر الثالث فيتمثل في الوسائل والأدوات المادية التي تتجسد بمقتضاها ما تحمله المعاني والقيم والمعايير من رموز وهو ما يمكن تسميته بالأساس المادي للمجتمع.

ويتحقق وجود الظواهر الاجتماعية - استنادا إلى مكوناتها- في مستويات ثلاثة: المستوى الأيديولوجي القائم في عقل الفرد والجماعة والمستوى المادي الذي يجسده كل ما يحويه الأساس المادي للمجتمع من أدوات ووسائل مادية.

ولهذا كانت هناك ثلاثة جوانب رئيسية لظواهر الحياة الاجتماعية هي : الجانب الثقافي والجانب الاجتماعي والجانب الشخصي، وهذه الجوانب الثلاثة ترتبط فيما بينها برابط عضوي وثيق ويترتب على هذا الرباط نتيجة منطقية مهمة هي أن أي نظرية تحاول وصف وتفسير ظاهرة المجتمع دون أن تأخذ في الاعتبار مكونات المجتمع وعناصر الثقافة والشخصية تعتبر نظرية قاصرة.

دراسة المجتمع وأبعاد الدراسة التكاملية

لما كان المدخل التكاملي يستند إلى نموذج تصوري عضوي نسقى ينظر إلى المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة فإن من الضروري أن تتضمن أبعاد الدراسة جميع الوقائع الاجتماعية بجوانبها المتعددة وعلاقاتها المتشابكة وهذه الأبعاد هي :

١- البعد الايكولوجي

لكل مجتمع إقليم خاص يرتبط به ويشغل رقعة محدودة من الأرض وتحيط به ظروف بيئية وجغرافية معينة تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فيه، وتطبعها بطابع مميز وقد تقبل العلماء الاجتماعيون هذه الحقيقة وإن كان بعضهم قد بالغ فيها أشد المبالغة فذهب إلى حد القول بنوع من الحتمية الجغرافية، فأرجع إلى البيئة الجغرافية اختلاف الأمم في القوانين والشرائع والتقاليد والعادات ومستوى الحضارة وشكل الحكومة ونظم

السياسة والاقتصاد والحرب والأخلاق ودرجة تكاتف السكان وتدخلهم ومدى ما ينعم به الشعب من حرية واستقلال أو ما يعانيه من تبعية وخضوع .
بيد أن العلماء المحدثين لم يعودوا في جملتهم يسلّمون بهذه الحتمية الجغرافية الجامدة رغم اعترافهم بوجود علاقات قوية بين ظروف البيئة والحياة الاجتماعية.
ولذا فإن من الضروري عند دراسة المجتمع التعرف على الظروف الجغرافية التي تميز كل مجتمع عن غيره من المجتمعات ومدى تأثير تلك الظروف على التوزيعات السكانية والأوضاع والأحوال الاجتماعية والثقافية السائدة.

٢- البعد البشري

الأفراد في المجتمع هم القوة المؤثرة في تطوره، ولذا فإن من الضروري الاهتمام بدراسة البناء الديموجرافي في المجتمع من حيث حجم السكان وفئات السن وتوزيع الذكور والإناث ونسب الكثافة السكانية وعلاقتها بالموارد الاقتصادية ومعدلات النمو السكاني ونسب المواليد والوفيات وحجم الهجرة الداخلية والخارجية والآثار المترتبة على هذه الهجرات والسياسات السكانية ذلك لأنه لا توجد ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو عمرانية إلا ولها اتصال مباشر أو غير مباشر بالجانب الديموجرافي وأي تغير يحدث في البناء الديموجرافي كفيل بأن يحدث تغييرات كبيرة في التنظيم الاجتماعي القائم.

٣- البعد الاجتماعي

يتألف البعد الاجتماعي من الجماعات والعلاقات والظواهر والنظم والأنساق التي يتألف منها المجتمع.
ولذا ينبغي لتكوين صورة متكاملة عن المجتمع دراسة الجماعات القومية والسلالية والثقافية وكذلك دراسة البناء الطبقي للوقوف على طبيعة ونوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين مختلف الجماعات والطبقات .
كما ينبغي دراسة النظم الاجتماعية الأساسية كالنظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام الأسري والنظام الديني والنظام التربوي والنظام الترويحي ونظام الرعاية الاجتماعية إلى غير ذلك من نظم.

٤- البعد الثقافي

يقول (كسجزلى ديفيز) لو أن هناك عاملاً وحيداً لتفسير تفرد الإنسان وتفرده مجتمعه الإنساني وتميزه فلا شك أن هذا العامل هو الثقافة، فذكاء الإنسان وحديثه ولغته كلها أمور تحكمها الثقافة التي تقوم بتجسيد طرق التفكير والسلوك من خلال التفاعل الاجتماعي القائم على الاتصال بين مكونات المجتمع، ويذهب ديفيز إلى أبعد من ذلك بإشارته إلى أن الثقافة لا تكسب الإنسان تفرداً هو تميزه فحسب بل أنها تميز المجتمع الذي يعيش فيه عن غيره من المجتمعات.

والثقافة تشتمل على الأفكار والعادات والمعتقدات والعرف والرموز وأنماط القيم وجوانب التكنولوجيا ولذا ينبغي أن تتضمن الدراسة التكاملية للمجتمع كافة الجوانب الثقافية سواء أكانت مادية أو معنوية حيث أنها توجه وتضبط سلوك الأفراد في المواقف الاجتماعية المختلفة كما أن العلاقات الاجتماعية التي هي جوهر البناء الاجتماعي عبارة عن أنماط منظمة ومتكررة من التفاعل بين الناس وهذه الأنماط تأخذ شكلها وانتظامها وتكرارها من خلال الثقافة.

٥- البعد التاريخي

الظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال وإن كان أغلب الاجتماعيين يميلون إلى سلب الظواهر الاجتماعية صفة الزمانية إلا أنها ولا شك ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوقائع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها كما تدين إليها بوجودها الحالي. ولذا فلا بد للباحث أو الدارس من الرجوع إلى الماضي لتعقب الظواهر منذ نشأتها والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال إلى حال.

الموضوع السادس الاتجاهات العامة في تصنيف المناهج

- يختلف المشتغلون بمناهج البحث في تصنيفهم للبحوث، ففريق منهم يقتصر على تصنيف البحوث في فئات وأنماط عريضة على أساس الهدف الرئيسي للبحث، وهذا ما فعلته جاهدوا وزملاؤها سنة ١٩٥١، وما فعلته سيللتز وزملاؤها سنة ١٩٥٩، وفريق آخر يضع تصنيفات لأنماط ومناهج البحث معاً، وهذا ما فعله هويتنى سنة ١٩٣٧، وفريق ثالث يفصل بين الاثنين في غالب الأوقات ويقدم تصنيفات للمناهج فقط وهذا ما أقام به ماركيز وجود وسكيتس وأودم وكثيرون غيرهم.
- ويمكن أن نجمل أوجه الاختلاف بين تصنيفات أنماط البحوث وبين تصنيفات المناهج فيما يلي:-
- تصنف البحوث إلى أنماط على أساس الهدف الرئيسي للبحث، أما تصنيفات المناهج فإنها تتحدد بالطريقة التي يتبعها الباحث لحل المشكلة .
- تصنيفات أنماط البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة، أما تصنيفات المناهج فإنها أكثر تحديداً ولذا فقد يستعين الباحث في النمط الواحد من الدراسة بأكثر من منهج مثال ذلك البحوث الوصفية التي يدخل تحتها- حسب تصنيف هويتنى- أنواع أخرى من البحوث مثل: الوصف على مدى طويل وتحليل العمل والنشاط والبحث المكتبي والوثائقي، ومن هنا يحدث التداخل بين تصنيفات أنماط البحوث (أنواع الدراسات) وبين تصنيفات المناهج، فيطلق البعض على منهج المسح الاجتماعي اسم المنهج الوصفي وهذا القول صحيح إلى حد كبير لأن المسح الاجتماعي ليس

إلا نوعا من أنواع الدراسات الوصفية ولكننا من ناحية أخرى لا نستطيع أن نقصر البحوث الوصفية على المسح الاجتماعي.

٢- المنهج التاريخي

يعتمد على الظواهر التاريخية بعد وقوعها ويستفيد بالماضي في فهم وتفسير الحاضر، ولا يمكن للباحث أن يفهم الماضي إلا إذا مر بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلتا التحليل والتركيب، وتبدأ المرحلة الأولى بجمع الوثائق ونقدها والتأكد من شخصية أصحابها، وتنتهي إلي تحديد الحقائق التاريخية الجزئية، ثم تبدأ المرحلة الثانية عندئذ فيحاول الباحث تصنيف هذه الحقائق والتأليف بينها تأليفا عقلانيا.

٣- المنهج التجريبي

وهو الذي يستخدم التجربة في قياس أثر المتغيرات المختلفة وقد سبق أن عرفنا التجربة بأنها ملاحظة مقصودة تحت الضبط الناتج عن التحكم.

٤- النمط الفلسفي للبحث

ويرى هوبنتي أن الاتجاه الفلسفي ضروري للبحث وتبدو أهميته في خطوتين رئيسيتين إحداها عند تحديد الأهداف الرئيسية للبحث والأخرى عند الوصول إلي مرحلة التعميم، وهو يرى أن التعميمات كلما كانت أبعد غورا وأكثر عمومية وشمولا كانت أكثر دلالة وأعظم فائدة، ويرى أيضا أن البحث العلمي والفلسفي لا ينفصلان، فالحقائق العلمية يمكن أن تتخذ أساسا لنظريات فلسفية يمكن أن تخضع بالتالي للبحث العلمي.

٥- النمط التنبؤي للبحث

وينصب على كل البحوث التي تهدف إلي التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل لظاهرة معينة، ولا يقصر هوبنتي النمط التنبؤي على البحوث التجريبية، فأى بحث يعتبر تنبؤا إذا كان يهدف إلي التنبؤ بحقائق مستقبلية، ويضرب أمثلة كثيرة من البحوث التاريخية يؤيد بها وجهة نظره.

٦- النمط السوسولوجي

وهو الذي يهدف إلى دراسة المجتمع وظواهره ونمطه والعلاقات القائمة بين أفراده، ويتناول هذا النوع من البحث الميادين التي يبحثها عالم الاجتماع.

٧- النمط الإبداعي

ويهدف هذا النوع من البحث إلي دراسة العوامل المختلفة التي تحكم عملية الخلق الإبداعي في العلم والفن والأدب، وتقييم الأسس التي تقوم عليها هذه العمليات الإبداعية وهو يرى أن لهذا النوع من البحث أهمية خاصة لأن العمليات الإبداعية كثيرا ما تنشأ نتيجة لحاجة خاصة تشعر بها الجماعة .

• يرى ماركيز أن مناهج البحث الاجتماعي الرئيسية هي :

١- المنهج الانثروبولوجي

٢- منهج دراسة الحالة

٣- المنهج الفلسفي

٤- المنهج التاريخي

٥- المسح الاجتماعي

٦- المنهج التجريبي

- قدم جود وسكيتس تصنيفا لمناهج البحث الاجتماعي، ويشتمل هذا التصنيف على خمسة مناهج هي:-
 - المنهج التاريخي
 - المنهج الوصفي
 - المنهج التجريبي
 - منهج دراسة الحالة
 - المنهج التتبعي
- وقد سبق أن عرضنا لخصائص ومميزات كل منهج من هذه المناهج في التصنيفات السابقة. يشتمل تصنيف أودم على المناهج الخمسة التالية:-
 - المنهج الإحصائي
 - منهج دراسة الحالة
 - المسح الاجتماعي
 - المنهج التجريبي
 - المنهج التاريخي
- تعتبر المسوح الاجتماعية ذات فائدة نظرية، فالباحث الاجتماعي يلجأ إليها بعد أن تكون قد أجريت بحوث كشفية على الظاهرة موضوع الدراسة، فيحاول جمع الحقائق عن الظاهرة وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات بشأنها، وتتوقف الأهمية النظرية للدراسات المسحية على مقدار ما أسفرت عنه الدراسات السابقة وعلى مدى معرفة الباحث بالظاهرة المدروسة، ففي بعض الأحيان قد يصمم البحث المسحي للتحقق من صحة بعض ، وإن لم تكن هذه الفروض من النوع الذي يقول بأن متغيرا ما يصيب أو يحدث المتغير الآخر.
- يستفاد بالمسح الاجتماعي دائما في دراسة المشكلات الاجتماعية القائمة وتحديد مدى تأثيرها على المجتمع، وتحديد ومعرفة الأفراد والجماعات المهتمة بحل هذه المشكلات وتقدير الموارد والإمكانات الموجودة والتي يمكن استخدامها لعلاج المشكلات ثم اقتراح الحلول لها.
- يستفاد بالمسح الاجتماعي في قياس اتجاهات الرأي العام نحو مختلف الموضوعات وقد يتطلب الأمر في كثير من الأحيان قياس الاتجاهات في مراحل مختلفة لتقويم الجهود المبذولة أو للمقارنة بين طرق مختلفة لتغيير الاتجاهات، وهذا يحدث عادة في ميادين متعددة مثل ميادين الصناعة لإدخال تحسينات في إنتاج معين، والإعلام لوضع برامج جديدة للراديو والتلفزيون أو حذف بعض البرامج أو تعديلها، والتربية وغيرها من الميادين.

٤- موضوعات المسح الاجتماعي

- لم تعد المسوح الاجتماعية تدور حول دراسة الطبقات الفقيرة كما كان الحال في الماضي، وإنما تعددت موضوعات المسح وتشعبت بحيث شملت معظم الظواهر والمشكلات الاجتماعية ويمكن أن نجمل موضوعات المسح فيما يلي:-
- دراسة الخصائص الديموغرافية - أي السكانية- لمجموعة من الناس، وتشمل هذه الدراسة معرفة حالة الأسرة من ناحية عدد الأبناء والسن ودرجة الخصوبة وما إلى ذلك من معلومات وبيانات تتعلق بهذه الناحية السكانية، ويتركز اهتمام مصالح الإحصاء بجمع بيانات خاصة بالتكوين الديموغرافي كما تهتم المسوح جميعاً بجمع بيانات متعلقة بهذه الناحية.
- دراسة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لجماعة من الجماعات
- دراسة الجوانب الثقافية المرتبطة بالعادات والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية.
- دراسة آراء الناس واتجاهاتهم ودوافع سلوكهم، وهذه الدراسات تلقى الكثير من الضوء على سلوك أفراد المجتمع ومن أمثلة هذه الدراسات ما يأتي:-
- أ- دراسات الرأي العام
- ب- دراسات التسويق
- ج- دراسات جمهور المستمعين لبرامج الإذاعة والتلفزيون

٥ - خطوات المسح الاجتماعي

- يمر المسح الاجتماعي في عدة مراحل يمكن تحديدها فيما يلي:-
- أولاً : رسم الخطة.
- ثانياً : جمع البيانات من الميدان.
- ثالثاً : تحليل البيانات.
- رابعاً: عرض النتائج وكتابة التقرير.
- كثيراً ما يحاول الباحث مساعدة الحالة، وفي هذه الحالة يصبح للجانب الذاتي تأثير كبير فيما يستخلصه الباحث من نتائج.
- نادراً ما تتشابه مواقف الحالة مع غيرها من الحالات وبالنسبة لعدد كبير من المتغيرات.
- تكتب الوثائق الشخصية بأسلوب الشخص نفسه - لذا فإن الباحث يقوم بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية ثم يحاول أن يحول ما كتبه المبحوث إلى مفاهيم منطقية وفئات قابلة للتصنيف.

- **عدم إمكانية تعميم النتائج التي يصل إليها الباحث عن طريق استخدام منهج دراسة الحالة:** وذلك لاختلاف الحالة عن غيرها من الحالات، وقد أشار "ريد بين" إلى هذه النقطة في اعتراضاته السابقة كما أشار إليها عدد كبير من الباحثين.

- **يتكبد الباحث في دراسته للحالات كثيراً من الوقت والجهد والمال:** وهذا يقلل من أهمية هذا المنهج ومدى الاعتماد عليه في البحث. وردا على الاعتراضات السابقة فإننا نقول إنه

بالنسبة للاعتراض الأول فإنه لا يوجه إلى المنهج بقدر ما يوجه إلى الأدوات التي يستخدمها في جمع البيانات كسجلات الحياة، ومن الممكن التأكد من صدق البيانات التي يحصل عليها الباحث بالرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها ، ومراجعة البيانات الموجودة بسجلات الحياة أو التي أدلى بها المبحوث على البيانات الرسمية للتأكد من صحتها.

أما عن الاعتراض الثاني – وهو إمكانية التعميم- فإننا نقول بأن كل حالة من الحالات لا يمكن اعتبارها فردية فريدة في خصائصها ، وإنما تشترك مع غيرها في كثير من الخصائص ولتأييد وجهة نظرنا نضرب مثلاً بما جاء في دراسة الدكتور عاطف غيث عن قرية القيطون ، يقول الباحث " وتتشابه مع هذا النموذج أعداد كبيرة من القرى التي لها نفس الخصائص، حتى ليبدو أنني أدرس هذه القرى جميعاً مرة واحدة، ذلك لأنني لا أدرس مجتمعاً قائماً بذاته بل أدرس مجتمعات لها خصائص متعددة لا تتشابه مع كثير غيرها في مجتمعنا فحسب، بل في مجتمعات متعددة من العالم".

أما عن الاعتراض الثالث فلا غير في أن يتكبد الباحث في دراسته بعض الجهد والوقت والمال طالما أنه يرغب في الوصول إلى نتائج متعمقة مستقصيه لها دلالتها العلمية، طالما أنه يرغب في الكشف عن العوامل الديناميكية المؤثرة في الموقف الكلي، فعلى قدر ما يبذل الباحث من جهد على قدر ما يحصل على نتائج دقيقة متعمقة.

تنبه عدد كبير من المفكرين الاجتماعيين إلى أهمية المنهج التاريخي ، فطالبوا باستخدامه في البحوث الاجتماعية، نذكر من بين هؤلاء ابن خلدون وفيكو وسان سيمون وأوجست كونت

ابن خلدون

- فطن ابن خلدون إلى أن الظواهر الاجتماعية لا تثبت على حال واحدة، بل تختلف أوضاعها باختلاف المجتمعات، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف العصور، فمن المستحيل أن نجد مجتمعين يتفقان تمام الاتفاق في نظام اجتماعي معين وفي طرائق تطبيقه، كما أنه من المستحيل أن نجد نظاماً اجتماعياً قد ظل على حال واحدة في مجتمع معين في مختلف مراحل حياته.
- ولذا طالب ابن خلدون بملاحظة الظواهر ملاحظة مباشرة تم تعقب الظاهرة الواحدة في تاريخ الشعب الواحد في مختلف الفترات التاريخية مع تحري صدق الروايات التاريخية، وقياس الاختيار بأصول العادة وطبائع العمران، فإذا لم يقس الغائب من الأخبار بالشاهد منها، والحاضر بالذاهب فربما لا يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق .
- وقد اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ملاحظة ظواهر الاجتماع في الشعوب التي أتيح له الاحتكاك بها والحياة بين أهلها، وعلى تعقب هذه الظواهر في تاريخ هذه الشعوب نفسها في العصور السابقة لعصره وتعقب أشباهها ونظائرها في تاريخ شعوب أخرى لم يتح له الاحتكاك بها ولا الحياة بين أهلها، والموازنة بين هذه الظواهر جميعاً، والتأمل في مختلف شئونها للوقوف على طبائعها وعناصرها وصفاتها وما تؤدبه من وظائف في حياة الأفراد والجماعات، والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض، والعلاقات التي تربطها بما عداها من الظواهر وعوامل تطورها واختلافها باختلاف الأمم والعصور، ثم الانتهاء من هذه الأمور جميعاً إلى استخلاص ما تخضع له هذه الظواهر في مختلف شئونها من قوانين .

- وقد تعرض ابن خلدون للصعوبات التي تقابل الباحث الاجتماعي عند استخدامه للمنهج التاريخي نتيجة لعدم صدق بعض الروايات التاريخية، فبعضها صحيح حدث فعلاً ، وبعضها زائف لم

يقع أصلا ، وبعضها يستحيل حدوثه لأنه لا يتفق مع طبائع الأشياء، ولذا نصح ابن خلدون بعدم الثقة بالناقلين ثقة مطلقة وبحري الدقة عند الرجوع إلى المصادر التاريخية ونادي بتحقيق الوقائع وتمحيصها قبل الأخذ بها.

فيكو

- دعا فيكو في كتابه "العلم الحديث" إلى استنباط النظريات الاجتماعية من الحقائق التاريخية، وقد حدد القواعد الأساسية لهذا المنهج فيما يلي:-
- تحديد الظاهرة المراد دراستها والعمل على تعقبها خلال العصور التاريخية المختلفة للوقوف على تطورها وما تخضع له من قوانين.
- جمع الوثائق المتعلقة بالعقائد الدينية والتقاليد والعادات الاجتماعية والحوادث التاريخية ذات الصلة بالظاهرة.
- إذا أراد الباحث أن يقف على أحوال الشعوب المتأخرة في العصور القديمة وتعذر عليه أن يقف على أساليب الحياة ومستوياتها بالرجوع إلى الوثائق لزوال هذه الحالات من الحياة المتأخرة، فإن من الممكن الرجوع إلى الأقوام المعاصرة التي تعيش في نفس المستوى الذي كانت تعيش فيه الشعوب التي يدرسها والاستدلال بما هو معروف عما هو مجهول.
- القيام بتحليل المصادر ونقدها للتأكد من صحتها.
- الاعتماد على علم دراسة اللغات للتأكد من صحة الوقائع التي يذكرها المؤرخون، وفي رأيه أن اللغة هي التي تعبر تعبيرا صحيحا عن وقائع العصر وكل تطور في اللغة يصاحبه تطور في نمط الحياة السائد.
- القيام بنصف الحقائق والتأليف بينها الوصول إلى معرفه القوانين التي تحكم الظاهرة موضوع الدراسة.

سان سيمون

يرى سان سيمون أن تاريخ الإنسانية سلسلة متصلة الحلقات يتصل ماضيها بحاضرها، بمستقبلها، وأن ملاحظة الماضي هي التي تعين على فهم الحاضر .
ولقد آمن سان سيمون بفكرة التقدم، كما آمن بأن الصراع من مستلزمات التقدم وفي رأيه أننا لا نستطيع تفسير التطور المستمر للظواهر الاجتماعية المختلفة إلا إذا عرفنا تاريخ التطور الذي مر به العقل الإنساني بوجه عام وتاريخ العلوم بوجه خاص ، وهذا التطور مر في مراحل ثلاثة هي : المرحلة الدينية ومرحلة وسط بين الدين والواقعية، ثم مرحله الواقعية، ومعنى ذلك أن يقوم الباحث بالربط بين الظاهرة التي يدرسها وبين الطابع الذي يميز كل عصر من العصور .
ويطالب سان سيمون بالاعتماد على الوثائق المحفوظة والسجلات الرسمية، والاهتمام بالمظاهر التي تتحدثها العلوم في تطورها والوصول إلى القوانين العامة التي تخضع لها الظواهر والتي تساعد على التنبؤ العلمي.

ولقد أساء سان سيمون إلى منهجه بأفكاره القبلية التي كونها عن تقدم الإنسانية، وبوضعه قانونا عاما يسرى على جميع المجتمعات بلا استثناء، مع أن الملاحظ هو وجود مجتمعات جزئية تختلف عن بعضها في طبيعتها وأنظمتها والظروف التي تخضع لها، وليس من الضروري أن يربط الباحث بين الظاهرة التي يدرسها وبين الفترة التي حددها سان سيمون.

أوجست كونت

أشرنا سابقا إلى أن كونت قام بتقسيم الظواهر الاجتماعية إلى شعبتين أطلق على الأولى منهما اسم "الاستاتيكا الاجتماعية" بينما أطلق على الأخرى اسم "الديناميكا الاجتماعية" وقد طالب كونت

بالاعتماد على الملاحظة والتجربة والمنهج المقارن والمنهج التاريخي في دراسة الظواهر في حالتها الديناميكية.

ويهدف كونت من وراء استخدام المنهج التاريخي إلى الوصول إلى قوانين عامة تحكم ظواهر الاجتماعية في نموها وتطورها، فجميع الظواهر تتطور في وقت واحد ويؤثر بعضها في البعض الآخر ويتأثر به، ولا يستطيع تفسير سير التطور المستمر لإحدى هذه الظواهر دون أن تكون لدينا فكرة عامة عن تقدم الإنسانية جمعاء، ولتفسير سير التقدم وضع كونت قانون المراحل الثلاثة الذي سبقت الإشارة إليه.

وقد طالب كونت بأن يقوم الباحث بملاحظة الظواهر المختلفة والربط بينها ثم يشرع بعد ذلك في تقسيم طوائف الظواهر التي قام بملاحظتها، وتحديد الفترات والعصور التاريخية تحديدا دقيقا ليسهل عليه معرفه الاتجاهات العامة لكل مظهر من مظاهر التطور كالتطور السياسي أو الديني أو الاقتصادي والوصول إلى القوانين الخاصة بكل مظهر من هذه المظاهر .

أولا : تحديد مشكله البحث

فيشترط في الظاهرة التي يختارها الباحث أن تكون ممتدة عبر التاريخ لها صفة الاستمرار والدوام النسبي بحيث يمكن تعقبها وتتبع مراحل التطور التي مرت بها والآثار المترتبة عليها، ومن أمثله هذه الظواهر نظام الزواج وما يخضع له من تغير خلال العصور، وتطور وسائل الإنتاج وصلتها بالعلاقات والأنظمة الاجتماعية المترتبة على ظواهر التحضر والتصنيع في المجتمعات المختلفة، فالباحث في أي ظاهرة من الظواهر السابقة لاغني له عن الرجوع إلى الماضي لتتبع الاتجاهات العامة التي مرت بها الظاهرة وللكشف عن القوانين العامة التي تحكمها .

ويراعى عند اختيار المشكلة: الأهمية العلمية للمشكلة ومران الباحث على المنهج التاريخي وطريقة استخدامه وتوفر الوثائق المتعلقة بالمشكلة، وجدة الموضوع مع مراعاة الزمن المخصص للبحث .

ثانيا: جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة .

- بعد أن يستقر رأى الباحث على موضوع من الموضوعات، فإن من الضروري أن يقوم بحصر المصادر إلى تفيده في الحصول على بيانات عن موضوع بحثه، وتنقسم المصادر التاريخية إلى نوعين:-

- المصادر الأولية : وتشتمل الآثار والوثائق

- المصادر الثانوية : وهى التي تنقل عن المصادر الأولية كما هو الحال عندما نجد بيانات مصلحه الإحصاء مثلا منقولة في المجلات العلمية أو في كتب المؤلفين الذين يكونون قد استفادوا من هذه البيانات أو تعرضوا لها بطريق أو بآخر.

تحليل المصادر ونقدها

بعد أن ينتهي الباحث من جمع الوثائق الخاصة به، تبدأ عملية جديدة ألا وهى عملية تحليل الوثائق ونقدها، ويقوم الباحث الاجتماعي بهذه العملية إذا لم يكن قد سبقه المؤرخ وتزداد الحاجة إلى تحليل الوثائق ونقدها في حالة مرور زمن طويل بين الحادثة وبين تسجيلها واحتمال التحيز في التسجيل.

هذا والتحليل نوعان : أحدهما خارجي والآخر داخلي، ويستخدم التحليل الخارجي للتحقق من صدق النص التاريخي من جهة الشكل لا من جهة الموضوع في حين أن التحليل الداخلي ينصب على النص من ناحية الموضوع لا من ناحية الشكل، ولذا يعتبر التحليل الداخلي أعلى مرتبة وأسمى درجة من

التحليل الخارجي، ويحدث في كثير من الأحيان أن يصعب الفصل بين هذين النوعين الخارجي حيث أنهما يتداخلان في أكثر من موضع.

ثالثاً: تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها

يستطيع الباحث بمقتضى التحليل الداخلي للمصدر أن يحدد المعاني الحقيقة التي ترمي إليها محتويات الوثائق سواء أكانت هذه المعاني ظاهرة أو خفية، وأن يصل إلى مجموعات من الحقائق الجزئية، وهذه الحقائق الجزئية لا تصبح لها قيمتها إلا إذا صُنفت في طوائف تحتوى كل منها على أمور متجانسة وقد ابتكر العلماء الألمان طريقة تصنيف الحقائق التاريخية على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية ونفسية واجتماعية، والباحث الاجتماعي بالطبع لا تعنيه إلا الحقائق المتعلقة بالجانب الاجتماعي.

وللاستفادة من الحقائق الاجتماعية التي يتوصل إليها الباحث، تصنف هذه الحقائق عادة على أساس المكان والزمان أو كليهما حتى يمكن الكشف عن الاتجاهات العامة لموضوع الدراسة، ومعرفة العوامل والظروف التي خضعت لها في تطورها وتغيرها وانتقالها من حال إلى حال، وقد اهتم أوجست كونت بهذه النقطة حينما أشار إلى أنه لتتبع نمو الظاهرة وتطورها ينبغي تقسيم التطور إلى مراحل أو سلاسل اجتماعية للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول في كل مرحلة.

رابعاً: عرض النتائج

بعد أن ينتهي الباحث من استخلاص الحقائق وإيجاد العلاقات وتعليل النتائج وتفسيرها، تبدأ خطوة عرض النتائج وهي الخطوة الأخيرة في البحث، وتستلزم هذه الخطوة صياغة النتائج بحيث تتمشى مع الخطوات المختلفة التي استخدمت في الوصول إليها، وعرض النتائج بمنتهى الدقة مع الإشارة إلى مصدر كل العبارات المقترفة في البحث، وترتيب المصادر والمراجع حسب أهميتها العلمية.

الأداة ترجمة للكلمة الانجليزية **Technique** والكلمة نظائرها في مختلف اللغات، استخدمها الباحثون للإشارة إلى الوسيلة التي تستخدم في البحث سواء أكانت تلك الوسائل متعلقة بجمع البيانات أو بعمليات التصنيف والجدولة، وليس هدفنا في هذا الباب أن نعرض للوسائل بنوعها، وإنما يختص هذا الباب بالنوع الأول وهو وسائل جمع البيانات.

ويرتبط مفهوم الوسيلة أو الأداة بالكلمة الاستفهامية بم ؟ فإذا تساءلنا بم يجمع الباحث بياناته؟ فإن الإجابة على ذلك تستلزم تحديد نوع الأداة اللازمة للبحث.

ويتوقف اختيار الباحث للأداة أو للأدوات اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة، فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف والأبحاث عنها في غيرها، فمثلاً يفضل بشكل عام استخدام المقابلة والاستبيان عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له اتصال وثيق بعقائد الأفراد أو بشعورهم أو باتجاهاتهم نحو موضوع معين

الملاحظة وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات، استخدمت في الماضي كما تستخدم في الحاضر لما لها من أهمية في الدراسة والبحث، وقد لجأت إليها الشعوب البدائية كما تلجأ إليها الشعوب المتحضرة لجمع المعلومات عن الأشياء والمواقف المحيطة بهم، وللتعرف على ظواهر الحياة ومشكلاتها، ولكن الملاحظة العلمية تختلف اختلافاً كبيراً عن الملاحظة غير العلمية، وقد سبق أن أشرنا إلى أن الملاحظة التي كانت تقوم بها الشعوب البدائية من النوع البسيط الساذج الذي لا يهدف إلى الكشف عن حقيقة علمية محددة أو غاية نظرية واضحة، وأدخلنا ذلك النوع من الملاحظة في نطاق المعرفة التجريبية التي وصفناها بأنها تقف عند بعض المواقف العلمية المحدودة والتي تبدو قاصرة تماماً في محيط التفكير النظري ومحاولة تفسير الظواهر وتعليلها بعكس الملاحظة العلمية التي يقوم فيها العقل بنصيب كبير في ملاحظة الظواهر وتفسيرها وإيجاد العلاقات القائمة بينها، هذا بالإضافة إلى أن الملاحظة

العلمية لا تقتصر على مجرد الحواس ، بل تستعين بأدوات علمية دقيقة للقياس ضمانا لدقة النتائج وموضوعيتها من ناحية وتقاديا لقصور الحواس من ناحية أخرى.

وعلى هذا فإن من الضروري أن يهتم الباحث باختيار وتدريب القائمين بالملاحظة حتى يستطيع الحصول على بيانات علمية بالمعنى الدقيق، وينبغي على الباحث أن يحدد منذ البداية ما يأتي:-
الوقائع التي يجب ملاحظتها.

كيفية تسجيل الملاحظات.

الإجراءات التي يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة.

نوع العلاقة التي يجب أن تقوم بين الملاحظ والوقائع الملاحظة ، وكيفية تكوين هذه العلاقة.
وليس من شك في أن التحديد الدقيق للنقاط الأربعة السابقة يختلف تبعا لنوع الدراسة، فالدراسات التجريبية تستلزم أكبر قدر من الدقة ، على حين أن البحوث الكشفية تتطلب نوعا من المرونة أما الدراسات الوصفية فيمكن أن تقف موقفا وسطا بين الاثنين.

• للملاحظة أساليب متعددة يتداخل بعضها في بعض، ويختلف بعضها عن بعض، ويمكن تصنيف هذه الأساليب على الرغم من تعددها في فئتين عريضتين هما:-

أولا : الملاحظة البسيطة :

• يقصد بالملاحظة البسيطة ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها الطبيعية دون إخضاعها للضبط العلمي، وبغير استخدام أدوات دقيقة القياس للتأكد من دقة الملاحظة وموضوعيتها.

• ويستخدم أغلب الناس هذا الأسلوب في التعرف على ظواهر الحياة المحيطة بهم، كما يستخدمه الباحثون الاجتماعيون في الدراسات الاستطلاعية لجمع البيانات الأولية عن جماعة معينة من الناس في بيئة معينة وتحت ظروف معينة من حيث أوجه نشاطهم ، وطرق معيشتهم كدراسة أوجه النشاط التي يمارسها طلبة مدرسة من المدارس، أو أنواع العلاقات التي تقوم بين جماعة من العمال في أحد المصانع أو دراسة حياة المهاجرين من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية أو ملاحظة أوجه النشاط التي يمارسها الأهالي في حي من الأحياء ، ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في كثير من ميادين علم نفس الطفل وعلم نفس الشواذ، ففي علم نفس الطفل مثلا يقوم الباحث بملاحظة ألعاب الطفل في فترات مختلفة ليتبين ما يعترض هذه الألعاب من تغيرات ، كما يلاحظ نمو اللغة عند الأطفال في مراحل السن المختلفة ، وفي علم نفس الشواذ يقوم عالم النفس بملاحظة الأنواع المختلفة لاضطراب الشخصية، والظروف التي تساعد على انتشار الأمراض النفسية والعقلية تمهيدا لدراساتها دراسة أكثر تعمقا وضبطا.

• ويمكن أن تتم الملاحظة بإحدى طريقتين :-

أ- الملاحظة بدون مشاركة:

• وهي التي يقوم فيها الباحث بالملاحظة دون أن يشترك في أي نشاط تقوم به الجماعة موضوع الملاحظة وغالبا ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي يتصل أعضاؤها ببعض اتصالا مباشرا، ومن مزاياه أنه يهيئ للباحث الأخطاء التي قد يقع فيها لو أنه استعان بأداة أخرى لجمع البيانات كالاستبيان ، إذ أن المبحوث قد لا يعبر عن رأيه تعبيراً صريحا، فيعطي الإجابات التي يظن أن الباحث يريد أو يتوقعها.

ب- الملاحظة بالمشاركة:

• وهي التي تتضمن اشتراك الباحث في حياة الناس الذين يقوم بملاحظتهم ومساهمته في أوجه النشاط التي يقومون بها لفترة مؤقتة وهي فترة الملاحظة ، ويستلزم هذا النوع من الملاحظة

أن يصبح الباحث عضوا في الجماعة التي يقوم بدراساتها وأن يساير الجماعة ويتجاوب معها، وأن يمر في نفس الظروف التي تمر بها، ويخضع لجميع المؤثرات التي تخضع لها ، ولا يكشف الباحث عن نفسه أو يفصح عن شخصيته ليظل سلوك الجماعة تلقائيا بعيدا عن التصنع والرياء، وقد يفصح عن شخصيته ويكشف عن غرضه وبمرور الوقت يألفه أفراد المجتمع ويصبح وجوده أمراً طبيعياً.

• **ثانياً : الملاحظة المنظمة**

• يختلف أسلوب الملاحظة المنظمة عن أسلوب الملاحظة البسيطة اختلافاً يباعد بينهما من حيث الضبط العلمي والتحديد الدقيق ، فالملاحظة المنظمة تخضع للضبط العلمي سواء أكان ذلك بالنسبة للقائم بالملاحظة أو بالنسبة للأفراد الملاحظين أو بالنسبة للموقف الذي تجرى فيه الملاحظة ، كما أنها تنحصر في موضوعات محددة سلفاً ، وتقتصر على إجابة الأسئلة أو تحقيق الفروض التي وضعها الباحث ، ويشيع استخدام هذا الأسلوب في الدراسات الوصفية والدراسات التي تختبر فروضا سببية، لما تتميز به الملاحظة المنظمة من دقة وعمق وتركيز على حين أن أسلوب الملاحظة البسيطة لا يستخدم إلا في الدراسات الاستطلاعية كما ذكرنا سابقاً.

• وتتم الملاحظة المنظمة إما في مواقف طبيعية بالنسبة لأفراد البحث وذلك بنزول الباحث بنفسه إلى حيث تجرى الظاهرة التي يدرسها على طبيعتها أو بملاحظة الظاهرة في جو المعمل الصناعي ، وكلما كان الموقف طبيعياً كانت النتائج أدق لأن كثيراً من الظواهر يتغير إذا لوحظ في جو المعمل الصناعي.

• وتتم الملاحظة المنظمة بالمشاركة أو بدون مشاركة من جانب الباحث وفي الملاحظة بدون مشاركة يقوم الباحث بالاختباء وراء شاشة بصرية يستطيع من خلالها أن يرى الأشخاص الذين تجرى عليهم عملية الملاحظة دون أن يتمكن هؤلاء من رؤيته، أما في الملاحظة بالمشاركة فإن الباحث لا يستطيع أن يخفي حقيقة مهمته وهي القيام بالبحث، ومن الضروري أن يقدم نفسه للجماعة قبل بداية الملاحظة بطريقة مقبولة وأن يشرح الهدف الرئيسي من البحث.

• وفي الإعداد للملاحظة ينبغي تحديد فئات الملاحظة تحديداً دقيقاً بحيث يمكن تصنيف الظواهر الملحوظة وفقاً لها، وليتسنى للقائم بالملاحظة جمع البيانات المتصلة بموضوع البحث فقط والتي يمكن أن تؤيد أو تكذب صحة الفرض الذي وضعه، كما ينبغي تحديد وحدات الملاحظة، والوحدة عبارة عن جملة بسيطة يمكن نسبها إلى إحدى الفئات، أما الجمل المركبة فإنها تشتمل في الغالب على أكثر من وحدة، ولذا فإن من الضروري تحديد حجم وحدة السلوك الذي يصنف في فئة، فقد يتراوح الحجم من فعل واحد يقوم به فرد واحد إلى كل الأفعال التي يقوم بها الفرد خلال زمن الملاحظة.

• ولما كانت الملاحظة عملية انتقائية بمعنى أن العقل لا يلاحظ من الظواهر إلا ما يتفق مع رغباته واتجاهاته ، ويستبعد الوقائع التي لا تتماشى مع هذه الرغبات والحاجات ، فإن من الضروري العمل على ضمان دقة الملاحظات وسلامتها، ولذا يستعان في الملاحظة المنظمة بعدد من الإجراءات سنشير إليها في الفقرة التالية للتأكد من دقة الملاحظات ، والبعد بها عن عوامل التحيز والانحراف.

• وتستلزم الدقة العلمية القيام بتسجيل الملاحظات المنظمة في حينها للتقليل من احتمالات التحيز، وضماناً لعدم النسيان ، وليس التسجيل بأمرأ هيناً بل يحتاج إلى تدريب وإعداد ويقظة من جانب الباحث ، وتنطبق الكثير من الملاحظات التي سبق ذكرها فيما يتصل بتسجيل الملاحظة البسيطة على الملاحظة المنظمة، ولكن نظراً لأن الموقف موضع الملاحظة المنظمة يكون قد سبق

تحديده تحديداً كافياً فإن تسجيل دقائق الملاحظة وتفصيلها يمكن أن يتم في ضوء الوحدات والفئات التي سبق تحديدها قبل البدء في عملية الملاحظة.

• الوسائل المستخدمة في الملاحظة المنظمة:

١- المقصود بالاستبيان:

- الاستبيان ترجمة للكلمة الانجليزية Questionnaire وللکلمة في اللغة العربية ترجمات متعددة، تترجم أحياناً باسم "الاستفتاء" وتترجم أحياناً أخرى باسم "الاستقصاء" وتترجم أحياناً ثالثة باسم "الاستبيان"، وهذه الكلمة جميعها تشير إلى وسيلة واحدة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما بطريق البريد لمجموعة من الأفراد أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التليفزيون أو عن طريق الإذاعة، ليجيب عليها الأفراد ويقوموا بإرسالها إلى الهيئة المشرفة على البحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بملئها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدونوا إجاباتهم عليها.
- ويطلق على الاستبيان الذي يرسله الباحث بالبريد أو ينشره في الصحف والمجلات اسم "الاستبيان البريدي" تمييزاً له عن الاستبيان غير البريدي الذي يتولى الباحث أو أحد مندوبيه توزيعه وجمعه من المبحوثين.
- ويتفق الاستبيان البريدي وغير البريدي في أن المبحوث هو الذي يتولى بنفسه الإجابة على أسئلة الاستمارة وملئها بنفسه دون مساعدة من جانب الباحث.

• ويستخدم الاستبيان غير البريدي في الحالات التي يمكن فيها جمع المبحوثين في مكان واحد، وتوزيع الاستمارات عليهم، كما هو الحال بالنسبة للطلبة في المدارس والعمال في المصانع والموظفين في المكاتب.

- ومن مزايا الاستبيان غير البريدي أنه قليل التكاليف، ويضمن للباحث أن المجيب على أسئلة الاستبيان هو الشخص المطلوب وليس أي شخص آخر، كما أن نسبة الردود تزداد زيادة كبيرة هذا بالإضافة إلى أن البيانات التي يدلي بها المبحوثون تكون أكثر صدقاً ودقة لوجود الباحث بنفسه وتأكيده لأفراد البحث سرية البيانات وإزالته للمخاوف والشكوك من نفوسهم.

٢- مزايا الاستبيان

- يستفاد بالاستبيان إذا كان أفراد البحث منتشرين في أماكن متفرقة ويصعب الاتصال بهم شخصياً ، وفي هذه الحالة يستطيع الباحث أن يرسل إليهم الاستبيان بطريق البريد فيحصل منهم على البيانات المطلوبة بأقل جهد وفي أقصر وقت ممكن ، فإذا أراد الباحث مثلاً أن يقوم ببحث عن خريجي الجامعات في سنة من السنوات ليحدد المراكز التي وصلوا إليها خلال فترة زمنية معينة، أو الوقوف على آرائهم بشأن مسألة من المسائل، فإن من الأوفق استخدام الاستبيان البريدي في جمع البيانات المتعلقة بالبحث حيث أنهم لا يشغلون بعد تخرجهم في مكان واحد وإنما يعملون في أماكن متفرقة.

• يتميز الاستبيان بقلّة التكاليف والجهد وخاصة إذا نشر على صفحات الجرائد أو وزع على الأفراد وحتى في حالة إرساله بالبريد فإنه لا يكلف كثيراً إذا قورن بغيره من وسائل جمع البيانات.

• يعطي الاستبيان البريدي لأفراد البحث فرصة كافية للإجابة على الأسئلة بدقة، خاصة إذا كان نوع البيانات المطلوبة متعلقاً بجميع أفراد الأسرة إذ يمكنهم التشاور معاً في البيانات التي تتطلب إجابة جماعية.

- يسمح الاستبيان البريدي للأفراد بكتابة البيانات في الأوقات التي يرونها مناسبة لهم دون أن يتقيدوا بوقت معين يصل فيه الباحث لجمع البيانات.
- تتوفر للاستبيان ظروف التقنين أكثر مما تتوفر لوسيلة أخرى من وسائل جمع البيانات وذلك نتيجة للتقنين في الألفاظ وترتيب الأسئلة وتسجيل الاستجابات، وهو يكفل للمبحوثين مواقف متجانسة نتيجة لعدم اتصال الباحث شخصياً بالمبحوثين.
- يساعد الاستبيان في الحصول على بيانات حساسة أو محرّجة ، ففي كثير من الأحيان يخشى المبحوث إعلان رأيه والتصريح به أمام الباحث كأن يدلي برأيه في سياسة الحزب الحاكم، أو يعلن رأيه في رئيس العمل، أو يتحدث في نواح تتعلق بالعلاقات الزوجية، أما إذا أتيحت له الفرصة لإبداء رأيه في مثل هذه المسائل بطريقة لا تؤدي إلى التعرف عليه - كما هو الحال في الاستبيان - فإنه يدلي برأيه بصدق وصراحة.
- لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات نظراً لأن الإجابة على أسئلة الاستبيان وتسجيلها لا يتطلب إلا المبحوث وحده دون الباحث.

٤- تعريف المقابلة:

- تستخدم كلمة الاستبيان بدلاً من كلمة المقابلة ويرجع ذلك إلى الأصل اللغوي للكلمة ، فالاستبيان من سب وأسبر واستبر الجرح أو البئر أو الماء أي امتحن غوره ليعرف مقداره ، واستبر الأمر أي جربه واختبره.
- ويعرف بنجهاً المقابلة بأنها "المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف محدد، غير مجرد الرغبة في المحادثة لذاتها" وينطوي هذا التعريف على عنصرين رئيسيين هما:-

- المحادثة بين شخصين أو أكثر في موقف مواجهة ، ويرى بنجهاً أن الكلمة ليست هي السبيل الوحيد للاتصال بين الشخصين، فخصائص الصوت، وتعبيرات الوجه ونظرة العين والهيئة والإيماءات والسلوك العام، كل ذلك يكمل ما يقال.
- توجيه المحادثة نحو هدف محدد ، فالمقابلة تختلف عن الحديث العادي في أن الحديث قد لا يستهدف شيئاً أو قد يرمى الإنسان من ورائه إلى تحقيق لذة يجتنبها من حديثه إلى الآخرين، أما المقابلة فهي محادثة جادة موجهة نحو هدف محدد، ووضوح هذا الهدف شرط أساسي لقيام علاقة حقيقية بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث.
- ويعرف انجلش المقابلة بأنها محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر أو أشخاص آخرين، هدفها استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي أو للاستعانة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج ، وتعريف انجلش لا يختلف عن تعريف بنجهاً في تحديده خصائص المقابلة إلا أنه يتميز عليه في تحديد الأهداف الأساسية للمقابلة وهي:-

- جمع الحقائق لغرض البحث.
- الاستفادة بها في التوجيه والتشخيص والعلاج.

- وتعرف "جاهودا" المقابلة بأنها "التبادل اللفظي الذي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو أشخاص آخرين" ويشترك هذا التعريف مع التعريفين السابقين في تحديده للفاعل اللفظي الذي يتم بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث، وكذلك في تحديده لموقف المواجهة إلا أنه لا يشير إلى الهدف من المقابلة كما أشار التعريفان السابقان.
- أما ماكوبي وماكوبي فإنهما يعرفان المقابلة بأنها " تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث، والتي تدور حول آرائه أو معتقداته، وهذا التعريف يقتصر على تحديد المقابلة كما يستخدم في البحث الاجتماعي فقط، فهو يجعل الهدف من المقابلة هو مجرد استثارة المعلومات أو التعبيرات التي تدور حولها ومعتقدات المبحوث.
- من العرض السابق لتعريفات المقابلة يمكن أن نحدد الخصائص الجوهرية للمقابلة فيما يلي:-

- التبادل اللفظي الذي يتم بين القائم بالمقابلة وبين المبحوث، وما قد يرتبط بذلك التبادل اللفظي من استخدام تعبيرات الوجه ونظرة العين والهيئة والإيماءات والسلوك العام.
- المواجهة بين الباحث والمبحوث.
- توجيه المقابلة نحو غرض واضح محدد، وهذا الغرض يجعلها تختلف عن الحديث العادي الذي لا يهدف إلى تحقيق غرض معين.

٢- مزايا المقابلة

- للمقابلة أهميتها في المجتمعات التي تكون فيها درجة الأمية مرتفعة ، فالمقابلة لا تتطلب من المبحوثين أن يكونوا مثقفين حتى يجيبوا على الأسئلة حيث أن القائم بالمقابلة هو الذي يقوم بقراءة الأسئلة.

- تتميز المقابلة بالمرونة فيستطيع القائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوثين ما يكون غامضا عليهم من أسئلة وأن يوضح معاني بعض الكلمات.

- تتميز المقابلة بأنها تجمع بين الباحث والمبحوث في موقف مواجهة ، وهذا الموقف يتيح له فرصة التعمق في فهم الظاهرة التي يدرسها، وملاحظة سلوك المبحوث، فيستطيع الباحث مثلا عن طريق مقابلة لأفراد الأسرة أن يقف على مدى التفاهم بين الزوج والزوجة ، وأن يلحظ العلاقات المتبادلة بين أفراد الأسرة ، كما يستطيع أن يجمع بيانات عن بعض الظواهر دون توجيه أسئلة قد تبدو محرجة، فيستطيع الباحث مثلا عند زيارته لأسرة ما أن يشاهد حالة الأفراد السكنية والمعيشة الاجتماعية بصفة عامة دون أن يوجه أسئلة قد تبدو محرجة ، وقد يكون لها أثرها في المبحوثين فيرفضون التعاون مع الباحث ، هذا بالإضافة إلى أن المقابلة تساعد الباحث على الكشف عن التناقض في الإجابة ومراجعة المبحوث في تفسير أسباب التناقض.

- إذا أراد الباحث أن يوجه أسئلة كثيرة إلى المبحوثين ، ففي استطاعته أن يقنعهم بالأهمية العلمية والعملية للبحث وما يمكن أن يستفيده المجتمع من ورائه وبهذا يكسب معونتهم ويضمن استجابتهم للبحث.

• توجه الأسئلة في المقابلة بالترتيب والتسلسل الذي يريده الباحث ، فلا يطلع المبحوث على جميع الأسئلة قبل الإجابة عليها كما قد يحدث في الاستبيان.

• تضمن المقابلة للباحث الحصول على معلومات من المبحوث دون أن يناقش مع غيره من الناس أو يتأثر بأرائهم، وبذا تكون الآراء التي يدلي بها المبحوث أكثر تعبيراً عن رأيه الشخصي.

• يغلب أن تحقق المقابلة تمثيلاً أكبر وأدق للمجتمع لأن القائم بالمقابلة يستطيع الحصول على بيانات من جميع المبحوثين خصوصاً إذا أحسن عرض الغرض من البحث عليهم واختيار الوقت المناسب للاتصال بهم.

• يحصل القائم بالمقابلة على إجابات لجميع الأسئلة وإذا كانت ناقصة فإنه يستطيع الاتصال بالمبحوثين ويقوم بمقابلة ثانية وثالثة حتى يحصل على البيانات المطلوبة.

٦- أنواع المقابلات.

• للمقابلة أنواع كثيرة وتصنيفات متعددة، وتختلف هذه الأنواع بعضها عن بعض من حيث شكلها وموضوعها ومجالها ، على أن من الممكن تصنيفها على النحو التالي:-

أ- من حيث الغرض: تنقسم المقابلات إلى الأنواع التالية:-

١- المقابلة لجمع البيانات

٢- المقابلة الشخصية

٣- المقابلات العلاجية

ب- من حيث عدد المبحوثين تنقسم المقابلات إلى الأنواع التالية:-

١- المقابلة الفردية

٢- المقابلة الجماعية

ج- من حيث درجة المرونة في موقف المقابلة تنقسم الى :

١- المقابلة المقننة

٢- المقابلة غير المقننة

• لما كانت المقابلة تستخدم لجمع البيانات المتعلقة باتجاهات الأفراد وعقائدهم ودوافعهم ومشاعرهم نحو موضوعات معينة، معتمدة على التقرير الذاتي اللفظي للمبحوث، في موقف مواجهة يقوم على التفاعل المستمر والتأثير المتبادل بين شخصين كلاهما غريب عن الآخر ، فإن نجاح المقابلة يتوقف إلى حد كبير على مهارة القائم بها ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومقدار وعيه بمختلف العوامل التي يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفاً سلبياً من الباحث أو إلى إعطاء بيانات محرفة لا تتسم بالصدق والثبات.

- ويجمع اغلب المشتغلين بالبحث الاجتماعي على أن المقابلة فن يحتاج إلى مهارة وخبرة وتدريب ، وهذه المهارة والخبرة يمكن اكتسابها عن طريق الممارسة العملية وذلك بالنزول إلى الميدان ومقابلة المبحوثين والاحتكاك بهم مع الاستفادة بالحقائق العلمية التي توصل إليها علماء النفس والاجتماع وخاصة تلك التي تتعلق بدوافع السلوك ومكونات الشخصية وأساليب الاتصال والتأثير وأنواع العلاقات الاجتماعية .
- وتفيض المراجع بكثرة من النصائح والإرشادات التي يمكن الاستفادة بها عند إجراء المقابلة وهذه النصائح اغلبها مستمد من خبرات الباحثين الميدانيين ومن الحقائق العلمية عن السلوك ودوافعه والاتصال وأساليبه.
- ونعرض فيما يلي بعضاً منها لا ليلتزم بها الباحث التزاماً حرفياً بل ليأخذ منها ما يتناسب مع الموقف الذي يواجهه، وليغير فيها حسب طبيعة البحث والظروف المحيطة به.

١- استثارة الدافع للاستجابة

٢- تهيئة جو المقابلة

٣- توجيه الأسئلة

٤- الحصول على الإجابة

٥- تسجيل إجابات المبحوثين

- تستلزم عملية جمع البيانات بطريق الاستبيان أو المقابلة إعداد خطة مفصلة للاهتمام بها عند جمع البيانات وتكون هذه التفاصيل مكتوبة في شكل أسئلة وأمامها فراغات ليملأها المبحوث نفسه أو يملأها الباحث بناء على مشاهداته الخاصة وعلى ما يدلى به المبحوثون من بيانات.
- ويستخدم بعض المشتغلين بالبحث الاجتماعي مصطلحات متعددة للفرقة بين الاستبيان أو الاستخبار، بينما يطلقون على الثانية مصطلح "كشف البحث أو الاستمارة" ولكننا نفضل إطلاق مصطلح واحد على كليهما وهو استمارة نظراً لعد وجود فوارق جوهرية بين الاستمارتين ولا في طريقة إعداد كل منهما، وللفرقة بينهما يمكن أن نقول : استمارة الاستبيان أو استمارة المقابلة "الاستبار".
- وسنحاول في هذا المجال أن نناقش القواعد الرئيسية التي تستخدم في إعداد الاستمارة وطريقة صياغة الأسئلة وتسلسلها.

خطوات إعداد الاستمارة:

- هناك عدة خطوات يجب إتباعها عند إعداد الاستمارة ، وهذه الخطوات هي:-
- تحديد نوع المعلومات التي يرغب الباحث في الحصول عليها.
- تحديد شكل الأسئلة والاستجابات والصياغة وتسلسلها.
- اختبار الاستمارة قبل تعميم تطبيقها على المبحوثين.
- تنسيق الاستمارة وإعدادها في صورتها النهائية.

استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم واتوب اليه